

# اللوغ والمرحبات

فِيمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إماما المحدثين

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري  
وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري  
في صحيحتهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة

وضعه

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد الأول

طبع بدار الجليل الكائن في القاهرة  
عيسى البابي الحلبي وشركاه

[جميع الحقوق محفوظة]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ . ( ١ : الفاتحة : ١-٣ )  
 . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ . ( ٦ : الأنعام : ١ )  
 . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ  
 مِنْ الدَّلَالِ . ( ١٧ : الإسراء : ١١١ )

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا . ( ١٨ : السكف : ٢١ )  
 . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ  
 الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ . ( ٤٤ : سبأ : ١ )

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَابِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَشْنَى وَمُثَلَّثَ  
 وَرُبَاعَ ، يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ، إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . ( ٣٥ : فاطر : ١ )  
 لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . ( ٢٨ : القصص : ٧٠ )  
 وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَبَيْنَ تَطَهُّرُونَ . ( ٣٠ : الروم : ١٨ )  
 قَلِيلَهُ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَهُ الْكِبَرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ  
 وَالْأَرْضِ ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . ( ٤٥ : الجاثية : ٣٦ ، ٣٧ )

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . ( ٦٤ : التناين : ١ )  
 وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

( ٧ : الأعراف : ٤٣ )  
 هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ .

( ٩ : التوبة : ٤٨ و ٣٣ و ٤٨ : الفتح : ٢٨ و ٦١ : الصف : ٩ )

مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا

يَتَّقُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سَيِّئًا لَهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ. (٤٨ : الفتح : ٢٨)  
وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ  
كَفَرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ. (٤٧ : محمد : ٢)

مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ، وَكَانَ اللَّهُ  
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا. (٣٣ : الأحزاب : ٤٠)

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَذَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا  
مُنِيرًا. (٣٣ : الأحزاب : ٤٥ ، ٤٦)

وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (٢١ : الأنبياء : ١٠٧)

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.

(٣٣ : الأحزاب : ٥٦)

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم  
بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد . (خ ١٠/٦٠) .  
أما بعد - فهذا كتاب « اللؤلؤ والمرجان . فيما اتفق عليه الشيخان » إماما المحدثين : أبو عبد الله  
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي ، المولود عام ١٩٤ هـ . والمتوفى عام  
٢٥٦ هـ . وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، المولود عام ٢٠٤ هـ . والمتوفى  
عام ٢٦١ هـ . أشار بوضعه ، الناشره والقائم بطبعه : السيد محمد الحلبي ، مدير دار إحياء الكتب العربية .  
وقد أُلزمني فيه ذكر نص حديث البخاري الذي هو أقرب النصوص انطباقاً على نص الحديث الذي  
اتفق فيه مسلم معه . فكان لهذا الإلزام من جانبه ، والالتزام من جانبي ، عسر ومشقة دونهما كل عسر  
ومشقة . ويكفيني دلالة على صعوبة القيام بتنفيذ هـذا الإلزام أن أحداً ممن أُلّف ، أو قال ، إن هذا  
الحديث متفق عليه ، لم يتقيد قط بمثل هذا القيد .

ذلك لأن الحافظ ابن حجر ، وهو أستاذ الدنيا في علم الحديث ، قرر فيما قرره ، أن المراد بموافقة مسلم  
للبخاري ، موافقه على تخريج أصل الحديث عن صحابته ، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات .

وهذا الإمام النووى ، شارح صحيح مسلم ، لما وضع كتابه (الأربعون النووية) وابتدأه بحديث الأعمال بالنية ، وأشار إلى أنه مما اتفق عليه الشيخان ، لم يذكر أقرب نصوص البخارى إلى نص مسلم ، بل ذكر أول نص أخرجه البخارى فى صحيحه ، وبينه وبين الحديث الذى أخرجه مسلم بعض المخالفة فى السياق .

ويحمل بى أن أسرد هنا جميع طرق حديث الأعمال بالنية ، الذى ابتدأ الإمام البخارى صحيحه به ، ليتيسر للمطلع مقارنة هذه النصوص بالنص الذى أخرجه مسلم .

أخرج الإمام البخارى حديث الأعمال بالنية فى سبعة مواضع :

الأول فى : ١ - كتاب بدء الوحي ١ - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ .

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو إلى امرأة ينسكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

الثانى فى : ٢ - كتاب الإيمان ٤١ - باب ما جاء أن الأعمال بالنية .

عن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ؛ ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

الثالث فى : ٤٩ - كتاب العتق ٦ - باب الخطأ والنسيان فى العتاقة والطلاق .

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « الأعمال بالنية ، ولا امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ؛ ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

الرابع فى : ٦٣ - كتاب مناقب الأنصار ٤٥ - باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة .

عن عمر رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الأعمال بالنية ؛ فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه ؛ ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله » .

الخامس فى : ٦٧ - كتاب النكاح ٥ - باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى .

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : قال النبي ﷺ : « العمل بالنية ، وإنما لا مرئ ما نوى ؛

فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ ؛ ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه . »

والسادس في : ٨٣ - كتاب الأيمان والندور ٢٣ - باب النية في الأيمان

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ؛ ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه . »

والسابع في : ٩٠ - كتاب الحيل ١ - باب في ترك الحيل

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « أيها الناس ! إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ؛ ومن هاجر إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه . »

وقد أخرج مسلم هذا الحديث بهذا النص في :

٣٣ - كتاب الإمارة ٤٥ - باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية - حديث رقم ١٥٥

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ؛ ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه . »

هذا النص لا ينطبق إلا على الحديث الذى أخرجه البخارى في كتاب الأيمان والندور .

هذا العناء الذى يعترضنى ، ويكاد يقف سدا حائلا دون هذا الالتزام ، قد ذلله كتاباى : ( جامع مسانيد صحيح البخارى ) و ( قرة العينين في أطراف الصحيحين ) فمن الكتاب الثانى أهدى إلى الأحاديث المتفق عليها مع إحصائها وحصرها ، ومن الأول أفق على النص الذى ألزمته الناصر ، والزمته أنا .

أما قيمة كتاب ( اللؤلؤ والمرجان ) فقد قال الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبى نصر النصرى الشهرزورى الشافعى المعروف بابن الصلاح ، عند ذكر أقسام الصحيح ، ما يأتى :

فأولها ، صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعا .

الثانى ، صحيح انقرد به البخارى ، أى عن مسلم .

الثالث ، صحيح انقرد به مسلم ، أى عن البخارى .

الرابع ، صحيح على شرطهما ، لم يخرجاه .

الخامس، صحيح على شرط البخارى، لم يخرج به .

السادس، صحيح على شرط مسلم لم يخرج به .

السابع ، صحيح عند غيرهما ، وليس على شرط واحد منهما .

هذه أمهات أقسامه، وأعلامها الأول، وهو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيرا ، صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويمنون به اتفاق البخارى ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه؛ لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه ، لاتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول .

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظرى واقع به .

ولا أعلم كتابا جمع فيه مؤلفه الأحاديث المتفق عليها إلا كتاب ( زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم ) لأستاذنا المرحوم الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى، ولكنه لم يستوف فيه جميع المتفق عليه . بل اقتصر على الأحاديث القولية مرتبة على حروف المعجم حسب أوائلها وضم إليها الأحاديث المصدرة بلفظ ( كان ) من شمائله عليه السلام، وكذا الأحاديث المصدرة بلفظ ( نهى ) .

فكان عدد جميع أحاديث الكتاب ١٣٦٨ حديثا .

وقد قال الإمام النووى فى شرح مسلم ما يأتى :

( فصل ) إذا قال الصحابى كذا نقول أو نفعل ، أو يقولون أو يفعلون كذا ، أو كذا لا نرى أو لا يرون بأسا بكذا ، اختلفوا فيه . فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلى لا يكون مرفوعا ، بل هو موقوف . وسند ذكر حكم الموقوف فى فصل بعد هذا إن شاء الله تعالى . وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول ، إن لم يصفه إلى زمن رسول الله ﷺ فليس بمرفوع بل هو موقوف ، وإن أضافه فقال كذا نفعل فى حياة النبي ﷺ ، أو فى زمنه ، أو وهو فىنا ، أو بين أظهرنا ، أو نحو ذلك ، فهو مرفوع . وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر ، فإنه إذا فعل فى زمنه ﷺ فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره إياه ﷺ ، وذلك مرفوع .

وقال آخرون إن كان الفعل مما يخفى غالبا كان مرفوعا ، وإلا كان موقوفا ، وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازى الشافعى والله أعلم .

وأما إذا قال الصحابى: أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، أو من السنة كذا ، فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذى قاله الجماهير من أصحاب الفنون، اهـ .

وقال السيد جمال الدين القاسمى ، فى ( قواعد التحديث ) :

قال الإمام تقي الدين بن تيمية في بعض فتاويه « الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه ﷺ بعد النبوة من قوله ، وفعله ، وإقراره » .

ومن هنا كان الفرق بين عدد الأحاديث التي جمعها مؤلف كتاب ( زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ) وقدرها ١٣٦٨ ، وبين عدد أحاديث اللؤلؤ والمرجان ، وقدرها ٢٠٠٦ .

فدونك أيها القاري كتابا أحصى جميع الأحاديث التي هي في أعلى درجة من درجات الصحة ، فأحرز نفسك في حرزه . واشدد يدك بفرزه .

« رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ » (٣: آل عمران: ٥٣)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

محمد فؤاد عبد الباقي

طريقة وضع الكتاب ص ٢٥١